تحرير الخدمات المالية وتحديات الصيرفة الإسلامية

د. شعيب يونس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة

الملخص:

يحتل قطاع الخدمات المالية مركزا مهما في الاقتصاد العالمي، وقد شهد في السنوات الأخيرة العديد من التحديات التي فرضتها حدة المنافسة الدولية على استقطاب رؤوس الأموال، وكذا التغييرات الجذرية في الاقتصاد العالمي، وبالتالي أضحى لزاما على البنوك مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على البقاء والنمو، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وسياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف التكيف مع الاتجاهات الحديثة للعمل المصرفي الدولي، وتطوير جودة الخدمة المصرفية ورفع كفاءة الأداء مما يعزز قدراتها التنافسية.

وفي ظل هذه البيئة المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشديدة، برزت البنوك الإسلامية كشكل جديد ميز القطاع المصرفي خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، وقد استطاعت بفضل مفاهيم وأدوات العمل المصرفي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة إقليميا ودوليا.

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير للمصارف الإسلامية إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرير المالي، وهذا ما يهدد استمراريتها وقدرتها التنافسية في البيئة المالية والمصرفية الدولية.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، العولمة، الخدمات المصرفية، الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The financial services sector occupies an important position in the global economy. In recent years, there have been many challenges posed by international competition for capital attraction, as well as radical changes in the global economy. Banks have to face these challenges by taking appropriate steps

to survive. And growth through the adoption of more sophisticated and comprehensive strategies and policies to adapt to the modern trends of international banking, improve the quality of banking service and increase the efficiency of performance, thus enhancing their competitiveness.

In this environment of high risk and intense competition, Islamic banks emerged as a new form that distinguished the banking sector during the last third of the 20th century and, Because of the concepts and tools of Islamic banking work have been able to build their base, and receiving the attention of banking actors at the regional and international levels.

In spite of this significant development in the Islamic banks, they face great challenges in the light of economic openness and financial liberalization, which threatens their continuity and competitiveness in the international financial and banking environment.

Keywords: Financial liberalization, globalization, banking, Islamic banking.

مقدمة:

شهد قطاع الخدمات المالية تغيرات جذرية في العقد الأخير من القرن الماضي، لعل أهمها تعويم صرف العملات الرئيسية بعد انهيار نظام بروتن وودز 1971، والتوجه العالمي نحو تخفيف وإزالة القيود بين الأسواق المالية والمصرفية، فوجدت البنوك نفسها في وضع حساس، كون القطاع المصرفي يعتبر من أكثر الأنشطة استجابة وتأثرا بهذه التغيرات العالمية، وبالتالي أضحى لزاما على البنوك مواجهة تلك التحديات من خلال إعادة صياغة استراتيجياتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف تعزيز قدراتها التنافسية.

ورغم أن البنوك الإسلامية هي جزء من القطاع المصرفي إلا أن لها محددات شرعية تحكم عملها، وكذلك مجالات النشاط التي تتميز بها، ومن الطبيعي أنها ستتأثر كما تتأثر البنوك التقليدية بالمتغيرات الناتجة عن تحرير الخدمات المالية، إلا أن هذه الآثار تزداد في المجالات التي تختلف فيها عن البنوك التقليدية.

في ظل هذه التطورات أتى هذا البحث ليسلط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية، والوقوف على آليات المصارف الإسلامية في مواجهتها.

وعليه يمكن صياغة إشكالية المداخلة على النحو التالي:

ما هي التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، حاولت الدراسة الوقوف على المحاور التالية:

1. الاطار المفاهيمي لتحرير الخدمات المالية.
2. تحديات تحرير الخدمات المالية على الصيرفة عموما.
3. تحديات تحرير الخدمات المالية على الصيرفة الإسلامية بصفة خاصة.
4. استراتيجيات المصارف الإسلامية لمواجهة تحديات تحرير الخدمات المالية.
5. نتائج الدراسة: توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات يمكن الاعتماد عليها في تحسين القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتحرير الخدمات المالية

1. مفاهيم أساسية:

أولا: مفهوم الخدمات المالية

تعرف الخدمة المالية على أنها أية خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمة مالية، وتشمل جميع أنواع التأمين والخدمات المالية المتصلة بالتأمين وجميع الخدمات المصرفية[1].

وتشمل الخدمات المالية حسب ما ورد في ملحق الخدمات المالية للمنظمة العالمية للتجارة: جميع خدمات التأمين والخدمات المتصلة به، والمتمثلة في التأمين المباشر على الحياة وإعادة التأمين والوساطة المالية والخدمات المحاسبية وتقدير الضرائب، إضافة إلى

[1] – محمد السانوسي، محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات –دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص220.

كل الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى من ودائع وقروض وإيجار تمويلي وخدمات الدفع والائتمان والأوراق المالية والعملات الصعبة والمشتقات والمساهمة في إصدار الأوراق المالية وخدمات التسوية والمقاصة، وخدمة توفير المعلومات المالية والخدمات الاستشارية[1].

ثانيا: مفهوم التحرير المالي

يعتبر التحرير المالي مكون أساسي من مكونات التحرير الاقتصادي، ويقصد به مجموعة الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيف القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب[2]، ويرافق ذلك فتح الأسواق المالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين البنوك والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار[3].

2. دوافع وأهداف تحرير الخدمات المالية:

إن الهدف الأساسي من تحرير الخدمات المالية هو تحسين الأداء الاقتصادي من خلال بناء نظام مالي فعال قادر على المنافسة، كما توجد له دوافع وأهداف أخرى نلخصها فيما يلي:[4]

أ.الغاء القيود على أسعار الفائدة وعلى الرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك نظير الخدمات التي تقدمها.

---

[1] –Annex on financial services, Disponible sur le site Internet : https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/10-anfin_e.htm 08/06/2017.

[2]– رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي القاهرة، ط1، 1999، ص73.

[3]– عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المالي، ورقة بحثية تدخل ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20–21 أكتوبر 2009، ص2.

[4]– عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي، دار السداد، الخرطوم، ط2، 2007، ص40.

ب. تعميق استقلالية المؤسسات المالية عن طريق الغاء السقوف الائتمانية باعتبارها من القيود التي تكبل حركة النظام المصرفي.

ج. تحسين أطر السياسة النقدية وتطوير الأدوات غير المباشرة في إدارتها مع إزالة الرقابة المباشرة على الائتمان.

د. تحرير التجارة في مجال الخدمات المالية عن طريق إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والسماح بامتلاك العملات الأجنبية والانفتاح على الأسواق المالية الخارجية دون أي عائق.

ه. تشجيع المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك بتوسيع مجالات عمل المؤسسات المالية وخصخصة البنوك العمومية وتشجيع قيام شركات المساهمة والحد من الاحتكار ورفع كفاءة أداء القطاع المالي والمصرفي.

و. تعميق الإجراءات الاحترازية وأطر الرقابة المصرفية الداخلية وتحسين الشفافية وزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية والبنوك.

3. أساليب وإجراءات تحرير الخدمات المالية:

تختلف الأساليب والإجراءات من دولة لأخرى، لأنها تتحدد على أساس أهداف السياسة الاقتصادية العامة لكل دولة، من خلال تحرير القطاع المصرفي وتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير أسواق العملات، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:[1]

أ.إلغاء القيود على أسعار الفائدة، وسوق الصرف الأجنبي.

ب. تقليل القيود على تعاملات البنوك بالأوراق المالية.

ج. رفع كل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق المالي الوطني أو الانسحاب منه.

د. تشجيع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي.

[1] – نزار العبسي، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي –الحالة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، الأردن، المجلد 21، 2007، ص109.

ه. تحسين السياسة النقدية من خلال تطوير أدوات التدخل غير المباشرة في إدارتها، كخفض الإئتمانات التفضيلية في قطاعات الأولوية وتخفيف القيود المباشرة على الائتمان[1].

و. دعم تنظيم واعي لهيكل الجهاز المصرفي والإشرافي، يتضمن تكوين رأس مال البنك وتحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الحماية للمودعين والمستثمرين[2].

4. شروط تحرير الخدمات المالية:

يعتبر تحرير الخدمات المالية اتجاه عالمي في إطار إصلاح النظم المالية والمصرفية، وبالتالي فإن نجاحه مرتبط بمجموعة من الشروط يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

أ.ضمان المنافسة: وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

ب. ضمان عدم تجزئة السوق: لتجنب اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى، وكذا إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

ج. ضرورة مواكبة التحرير المالي لتحرير تجارة الخدمات: حيث أدرج قطاع الخدمات ضمن مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تمخض عنها ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، هذه الأخيرة شملت عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية.

---

[1]– عبد الحميد صديق عبد البر، أثر أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، السنة 93، العدد 465، ماي 2002، ص97.

[2]– المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص40–41.

إضافة إلى ما سبق هناك بعض الشروط العامة أهمها:[1]

أ.توفر الاستقرار الاقتصادي العام، خاصة وجود معدل تضخم منخفض واستقرار في أسعار الصرف.

ب. ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي، مثل اللوائح والقوانين المنظمة.

ج. اتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المالي، ابتداء بالمستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي، ثم الانتقال إلى المستوى الخارجي.

د. الإشراف الحذر على الأسواق المالية، من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق، وتفادي حدوث الأزمات المالية.

5. مزايا تحرير الخدمات المالية:

يوفر التطبيق الجيد لأساليب وإجراءات تحرير الخدمات المالية العديد من المزايا سواء على مستوى القطاع المالي والمصرفي أو على مستوى الاقتصاد الكلي، وتشتمل هذه المزايا على:[2]

أ. المنافسة والتخصيص الكفء للموارد: حيث يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة القطاع المالي بما يضمن خفض التكاليف وتحسين الجودة وإتاحة مزيد من الخيارات للخدمات المالية أمام المتعاملين.

---

[1]- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية –واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص478.

[2]- محمد صفوت قابل، آثار تحرير الخدمات المالية على البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المنعقد أيام: 7-9 ربيع الثاني 1426 هـ، الموافق 15-17 ماي 2005 م، ص 1822-1823.

ب. إتاحة الفرصة للحكومات لإصلاح وتحسين أداء الاقتصاد الكلي: وذلك بالتخلص من المشروعات والقطاعات الأكثر كلفة، ووضع قواعد لتنظيم أسواق القرض والائتمان.

ج. زيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية: نتيجة كفاءة الأسواق المحلية والتي ترتبط بدرجات الإفصاح المالي عن أعمال المؤسسات وتوفير كافة المعلومات حول القوانين والتشريعات المختلفة.

د. إدخال مهارات وأساليب جديدة للإدارة إلى السوق المحلي: بفضل دخول مؤسسات مالية أجنبية، مما يمكن العاملين في القطاع المحلي من التعرف على هذه الأساليب وممارستها بما يضمن تحسين أدائها وقدرتها التنافسية.

ه. استفادة كل من المودعين والمقترضين من مزايا تحرير الخدمات المالية: فالبنوك وبهدف جذب المزيد من المودعين وكذا المقترضين، فهي تحاول أن تعطي مزايا أعلى لهم وخاصة بالنسبة لسعر الفائدة.

المبحث الثاني: تحديات تحرير الخدمات المالية على الصيرفة عموما

يواجه القطاع المصرفي العديد من التحديات التي أفرزها تحرير الخدمات المالية والتي قد تعيق نشاطه، سيما ما تعلق منها بالعولمة، الاندماج المصرفي، الأزمات والمعايير الرقابية، وانتشار أنشطة غسيل الأموال.

1. ظاهرة العولمة:

ونعني بالأخص عولمة الخدمات المصرفية، والتي ستؤثر مباشرة على أداء البنوك بمختلف أشكالها، ومع أن لهذه الظاهرة إيجابيات مثل رفع مستوى المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة، مما يؤدي إلى تحسين الخدمات وتوزيعها ورفع كفاءة أداء البنوك، إلا أنها تحمل في طياتها العديد من التحديات، تتمثل أساسا في المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية، حيث قد تكون البنوك المحلية غير مؤهلة لهذه المنافسة خاصة في الدول

النامية نظرا للمشاكل التي تعاني منها[1]. أضف إلى ذلك أنه ومع زيادة درجة العولمة تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي وتصبح مرتبطة بشكل كبير مع أسعار الفائدة العالمية، ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة وتأثيرها محدود، وبالتالي تقليص دور الدولة في تسيير شؤونها الداخلية.

2. ظاهرة الاندماج المصرفي:

تزايد تأثير الاندماج المصرفي على الساحة المالية العالمية، فعملياته لا تقتصر على نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضا حالات الاندماج المصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة، مما أدي إلي خلق كيانات مصرفية عملاقة ذات ميزة تنافسية عالية وقادرة على توفير خدمات ومنتجات مالية ومصرفية بأساليب متطورة وتكاليف منخفضة، مما يهدد تنافسية البنوك الصغيرة.

يرجع تزايد هذه الظاهرة إلى:[2]

أ.اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية المنضمة العالمية للتجارة (O.M.C) وهذا المتغير من شانه أن يزيد من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

ب. معيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 08 % من قيمة الالتزامات المصرفية لأي بنك.

ج. التقدم التكنولوجي وتطوير المعلوماتية وتكريس ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل: الاتحاد الأوروبي، والنافتا* وتكتل رابطة جنوب شرق أسيا.

---

[1]- مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، بحث مقدم في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة، ص404.

[2]- بوزعرور عمار، دراوس مسعود، الاندماج المصرفي كأالية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ، المنظم بكلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية بجامعة الشلف بومي 15/14 ديسمبر 2004- ص137-138

3. تزايد حدوث الأزمات المالية:

يؤدي التحرير المالي خاصة ما تعلق منه بتحرير تجارة الخدمات المالية إلى حدوث أزمات مصرفية ومالية، ولعل ذلك يعتبر من أهم التحديات والآثار السلبية للعولمة المالية، فقد شهد القرن العشرين العديد من الأزمات المالية التي شملت العديد من الدول كأزمة المكسيك والأرجنتين و الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، وأخيرا الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، التي أثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على مختلف اقتصاديات الدول، حيث لفتت هذه الأزمات الأنظار إلى أن تأثير أي منها لم يعد مقصورا على حدودها القطرية، بل يمتد إلى مختلف أسواق العالم الدولية.

4. انتشار أنشطة غسيل الأموال:

يعد غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، ومع تزايد العولمة المالية المرتبطة بالتحرير المالي، زادت عمليات غسيل الأموال حتى وصل حجمها في العالم حوالي 500 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي، ومصدر هذه الأموال يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى الاقتصاد الخفي[1]، حيث يكون البنك طرفا مشاركا فيها بتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة ولاسيما أن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة لأخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها بغض النظر

---

* نافتا (NAFTA) أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (بالإنجليزية: North American Free Trade Agreement)، هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994

[1] – عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف –نظرة شمولية، مقالة منشورة على مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ص18.

عن تحري المشروعية ما دامت الأرباح التي ستتحقق طائلة، وعلى هذا الأساس تعمل الدولة جاهدة على مكافحة ظاهرة غسيل الأموال[1].

5. الالتزام بالمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل):

من أهم التحديات التي أصبحت تواجه البنوك في العالم ومنها الإسلامية هي ضرورة تبني المعايير الدولية التي أفرزتها لجنة بازل في مختلف اجتماعاتها، خاصة فيما يتعلق بملاءة رأس المال وقواعد الحيطة والحذر والالتزام بالشفافية[2].

إضافة إلى ما سبق، يمكن أن يواجه القطاع المصرفي في ظل التحرير المالي التحديات التالية:[3]

أ.تزايد حدة المنافسة خاصة في مجال التقنيات الحديثة للعمل المصرفي، مما يؤدي إلى خروج بعض المصارف من السوق.

ب. ضعف قدرة بعض البنوك المحلية على فتح فروع لها في الخارج، وكذلك خفض تكلفة الخدمات المصرفية.

ج. تزايد المخاوف من سيطرة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية.

د. عدم مقدرة البنوك في الدول النامية على المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها.

---

[1]- بوغزالة محمد عبد الكريم، آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص151 وما بعدها.

[2]- زيدان محمد ودريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، بحث مقدم في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات، جامعة الجزائر، ص415.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2001، ص 135.

ه. يمكن أن يؤدي تحرير الخدمات المالية إلى تزايد التعامل في المشتقات المالية والمصرفية والتي ينظر إليها دائما على أنها منطقة خطر.

المبحث الثالث: تحديات تحرير الخدمات المالية على الصيرفة الإسلامية بصفة خاصة

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية، وبالإمكان إجمال أهم هذه الصعوبات والتحديات فيما يلي:

1. تحديات المنافسة:

يُعنى تحرير القطاع المالي والمصرفي أساسا بإزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة والتي تمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار وكميات الخدمات المالية، فبالنسبة للمصارف التقليدية ضرورة إزالة التحكم في سعر الفائدة، ويمكن النظر إلى هذا الجانب من وجهة نظر المصارف الإسلامية من خلال تحرير هوامش التمويل المصرفي.

وبالتالي فإن فتح الأسواق المصرفية والمالية الإسلامية أمام المصارف والمؤسسات المالية غير الإسلامية قد يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف التقليدية والإسلامية ، على اعتبار أن المصارف التقليدية (لاسيما الأجنبية) لها ميزة كبيرة على المصارف الإسلامية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق مما يعرض ذلك المصارف الإسلامية لمنافسة شديدة. لذلك فإن بقاء المصارف الإسلامية في ظل اتفاقية الخدمات المالية والمصرفية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسين أدائها، وهذا يتطلب دوراً متكاملاً يقوم به مؤيدي المصارف الإسلامية والحكومات والمصارف المركزية في الوقت الآني، بهدف التهيؤ للمنافسة في صورتها النهائية[1].

2. تحديات الوعي المالي الإسلامي:

تعد من الصعوبات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية في ظل التحرير المالي قلة الـــوعي المـــالي الإسلامي، ويرجع ذلك إلى غياب مؤسسات البحث والتطوير

[1] – منور إقبال و آخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1998، ص 70-71.

داخل المصارف الإسلامية، إذ يعد التطور التكنولوجي والتعليم والتدريب والبحث والتطـــوير أهم أركان نمو العمل المصرفي الإسلامي الذي مازال في مراحلـــه الأولـــى مقارنـــة بالعمـــل المصرفي التقليدي، كذلك فإن عمليات البحث والتطوير في القطاع المالي والمـــصرفي للدول المتقدمة لا تلاقي الاهتمام نفسه لدى المصارف الإسلامية، إذ يوجد قدر ضئيل من البحوث والدراسات الساعية نحو تطوير الأدوات المالية الإسلامية[1].

3. تحديات تشريعية وقانونية:

تعتبر هذه التحديات من أهم المخاطر التي تواجه الصيرفة الإسلامية، كون التعليمات واللوائح التي تصدرها البنوك المركزية عادة مصممة أساسا لخدمة المصارف التقليدية، ولذلك من الطبيعي أن تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات.

ومن أمثلة التحديات القانونية نجد: الصعوبات التي تعانيها المصارف الإسلامية جراء تطبيقها لنسبة الاحتياطي القانوني، أو تعاملها مع البنك المركزي على أساس أنه المقرض الأخير لاحتكامه في ذلك لعنصر الفائدة، أو في كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن قواعد الحيطة والحذر[2].

4. تحديات مؤسسية وتنظيمية:

يعد بناء كيان أو إطار مؤسسي سليم أهم تحدي يواجه الصيرفة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعايـــة جميع متطلباتها المؤسسية التي يفترض أن توفر سبلاً بديلة لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري والاستهلاكي. ولمواجهة هذا

---

[1] – حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المـــالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، دورية فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 11 العدد 4 لسنة 2009، ص107.

[2] – سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص314.

التحدي لابد من تبني منهج عملي وعلمي تجاه بناء هـــذا المحـــيط وذلك بوضع الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي[1].

5. تحديات القصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية:

بالرغم من أن سوق الصيرفة الإسلامية قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى لهذا السوق، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كماً ونوعاً لا تزال في بداية الطريق و لم تصل بعد إلى مرحلة الإبداع والتحديث، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مثل:[2]

أ. إيجاد مراكز بحث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.

ب. عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة، و إنما لا بد من أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية .

ج. إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والتنسيق بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى الصيرفة الإسلامية، وبما يحقق حفظ حقوق كل الأطراف داخل إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1]- حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المـــالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مرجع سابق، ص108.

[2]- محمد سعيد الغامدي ، تقويم أداء العمل المصرفي الإسلامي في ظل التعايش وتوجهات تكامله، أسلمة بعض الفروع المصرفية في بنك الجزيرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الملتقى السنوي الإسلامي الخامس، نحو نظام مصرفي إسلامي متكامل، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 12-2002/10/14، ص 9-11.

6. تحديات تشغيلية:

وتتمثل هذه التحديات في حاجة المصارف الإسلامية إلى محفظة متنوعة من الأدوات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي يفرضها التحرير المالي، وهنا ظهرت الحاجة إلى ما أطلق عليه (الهندسة المالية) على وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية[1]. وتتمثل الهندسة المالية الناجحة في المصارف الإسلامية في ضرورة توقع احتياجات العملاء بشكل مستمر وتلبية هذه الاحتياجات بشكل متطور والتحول نحو زيادة القدرات والإمكانات التنافسية وإرساء المعايير المالية التي تكفل تطور المصارف الإسلامية.

كذلك يمكن أن يكون للتحرير أثر سلبي على نوعية العاملين بالمصارف الإسلامية، حيث كانت هذه البنوك تعاني من ضعف جهازها الإداري بالنسبة لطبيعة عملها، حيث يتطلب العمل بها الفهم الكافي لطبيعة الدور الذي تقوم به وتحتاج لكوادر مؤهلة لتنفيذ الأشكال المختلفة لاستثماراتها، وفي حال دخول البنوك الأجنبية للعمل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على العناصر الماهرة، وقد يحدث انتقال للعمالة الماهرة من البنوك المحلية بما فيها الإسلامية إلى البنوك الأجنبية[2].

7. تحديات "بازل 3":

يكتنف نشاط البنوك الإسلامية باعتبارها جزءا من النظام المصرفي مجموعة من المخاطر، الأمر الذي يحتم على إداراتها ضرورة تحديدها وقياسها والتخفيف من آثارها، وبما أن اتفاقيات ومقررات بازل 3 صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، بينما آليات عمل البنوك الإسلامية مستمدة من

[1]- حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل/٢، مرجع سابق، ص108.

[2]- محمد صفوت قابل، آثار تحرير الخدمات المالية على البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 1832.

الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع البنوك الإسلامية، وهذا ما يشكل تحدي كبير لها، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

1. يمكن لمتطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة السيولة في البنوك الإسلامية أن تعوق بصورة حادة من السوق النقدي فيما بينها، في وقت يتسم بالافتقار إلى أدوات استثمارية ذات آجال استحقاق قصيرة الأجل[1].

2. انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات[2].

3. زيادة السيولة غير الموظفة مما يؤثر على استخداماتها[3].

4. يمكن لإطار بازل 3 أن يكون له أثر كبير في المتطلبات الرأسمالية للبنوك الاستثمارية الإسلامية، والتي بالنسبة إليها أصلاً تشكل مخاطر الأطراف التعاقدية المقابلة أكثر من 20 في المائة من إجمالي الموجودات النظامية الموزونة بحسب المخاطر[4].

المبحث الرابع: استراتيجيات المصارف الإسلامية لمواجهة تحديات التحرير المالي

إزاء التطورات التي واجهت الصيرفة الإسلامية والتي سبق ذكرها، بدأت البنوك الإسلامية في تبني سياسات تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الإسلامي من خلال آليات وخطط مدروسة، ومن بين هذه الاستراتيجيات ما يلي:

---

[1]- فيصل شياد، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، السعودية، ط1، 2015، ص110.

[2]- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، أسطنبول، تركيا، أيام من 09-10 سبتمبر 2013، ص23.

[3]- فيصل شياد، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص110.

[4]- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، مرجع سابق، ص23.

1. التوسع في النشاط المصرفي:

وذلك بدخول المصارف الإسلامية في مجالات جديدة مثل التجارة المصرفية بما في ذلك الاستيراد والتصدير، مع إمكانية قيام البنوك الإسلامية بالمشاركة في عمليات الخصخصة، وذلك من خلال المشاركة في تقييم أصول المشروعات المعروضة للبيع، والترويج لأسهمها وطرحها للجمهور، أو الدخول بحصة لشراء هذه الشركات، كما يمكن للبنوك الإسلامية القيام بعمليات التأجير التمويلي[1].

وبالنسبة لأسواق الأوراق المالية فإن البنوك الإسلامية تمارس نشاطها في هذا المجال، وإن كان المطلوب منها أن تتوسع في محافظ الأوراق المالية لديها، والعمل على إيجاد نظام للإفصاح المالي والشفافية، مما يدعم ثقة المستثمرين والمتعاملين مع هذه البنوك في الاستثمار بالأسهم[2].

إن هدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو القدرة على المنافسة في عدة جبهات بالإضافة إلى التحكم بفرض الشروط والقيود، وبالتالي يمكن لها أن تلعب دوراً أكبر مستقبلاً.

2. استراتيجية تقديم الأنشطة التمويلية المبتكرة:

وذلك من خلال العمل على تطوير هذه الأدوات والبحث عن منتجات وأدوات تمويل إسلامية متطورة تتلاءم مع حاجات المتعاملين المسلمين، من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية.

ومن أهم المنتجات والخدمات التي استحوذت على اهتمام المصارف الإسلامية منذ بداية التحرير المالي والاقتصادي نجد ما يلي:[3]

---

[1]– محمد صفوت قابل، آثار تحرير الخدمات المالية على البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 1839.

[2]– المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن، ط1، 2000، ص 267-268.

أ. البطاقة البلاستيكية: توسعت المصارف الإسلامية في إصدار العديد منها نتيجة زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد بمزايا التعامل بالبطاقات بديلا عن التعامل النقدي وهذا يتطلب دراسة السبل الكفيلة لتوسيع التعامل بها في إطار الشريعة الإسلامية.

ب. تقديم التمويل الشخصي: لتمويل أغراض استهلاكية مثل شراء السيارات والأثاث وغيرها، فهي تلعب دورا هاما في توفير السيولة للمستهلكين وفقا لصيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة علاوة على المردود الايجابي لهذا التمويل على دفع حركة النمو الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة الداخلية.

ج. التوسع التمويلي (الشخصي): على اعتبار دور المصارف في اقتناء الأصول اللازمة لمزاولة العمليات الإنتاجية هذا بالإضافة إلى دورها في إقامة المشروعات المتعثرة، وبالتالي على المصارف الإسلامية العمل على إنشاء أدوات خاصة للتعامل مع الصناعات الصغيرة وتقديم التسهيلات اللازمة لها.

د. تقديم التمويل المشترك: الذي يتيح العديد من المزايا للعميل منها الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة قد تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها مصرف بمفرده، إضافة إلى المزايا التي تحققها المصارف المشاركة في تقديم التمويل مثل توزيع المخاطر بين المصارف المشاركة في تقديم التمويل والأرباح التي تحصل عليها نتيجة هذا التمويل إضافة إلى زيادة خبرات المصارف المشاركة.

3. مواكبة التطور التكنولوجي:

إن مسايرة البنوك الإسلامية للتطورات التكنولوجية الحديثة فـــي المعاملات المالية والمصرفية أمر تفرضه متطلبات العصر ومتغيرات العولمة، لإيجاد مساحة لها في حقل يشتد فيه التنافس، "وبالتالي يعتبر تطوير مستوى التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية أهم أولوياتها حتى تستطيع التوسع وزيادة حصتها السوقية من الخدمات المصرفية والمالية، وستعمل على رفع درجة المنافسة في الأسواق الحالية للمؤسسات المالية الإسلامية، وستفتح فرصاً جديدة أمام هذه المؤسسات من حيث تسهيل دخولها إلى أسواق جديدة للاستفادة من هذه الفرص، حيث إن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة إلى التوافق مع

المتطلبات الفنية والرقابية في هذه الأسواق، خصوصاً المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية واتفاقية بازل الثانية واستيفاء المؤسسات المالية الإسلامية معايير الحوكمة بقدر ما يسهل ذلك من توسع وانتشار هذه المؤسسات في الأسواق العالمية"[1].

ومن الركائز التي يجب أن تستند عليها تلك الاستراتيجية في هذا الصدد ما يلي:[2]

أ. زيادة الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ب. التوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم المنتوج المصرفي الإسلامي.

ج. تكوين شبكة مصرفية الكترونية لمتابعة التطورات اليومية في قطاع الاستثمار محليا ودوليا.

د. إعداد وتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية في التعامل الكفء مع الآليات الحديثة.

4. الإيفاء بالمتطلبات والمعايير المصرفية الدولية:

ويتمثل ذلك في حسن الالتزام بالقواعد المالية والرقابية والاهتمام بالمركز المالي للمصرف الإسلامي وحسن إدارته بما يكفل سلامة مركزه المالي ويفقد المشككين أي ذريعة لتصفيته[3].

وفي مجال وضع التنظيم وتطوير المعايير، فإنه ليس من الممكن تجاهل المبادئ والمعايير الدولية كالتي توصي بها لجنة بازل ويجري تطبيقها بالنسبة لصناعة الخدمات

---

[1]- تحديات المنافسة تدفع البنوك الإسلامية إلى التفكير في الاندماج، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني لمجلة المصرفية الإسلامية، بتاريخ: الأحد 01 أوت 2010، العدد 16، الرابط:
http://www.almasrifiah.com/2010/08/01/article_426119.html

[2]- شنايت صباح، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة المالية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجا-، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، المنعقد يومي 5-6 ماي 2009،ص11.

[3]- موسى رحماني، بن ابراهيم الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2010، 226.

المالية التقليدية، فلابد من دراستها والنظر في تطبيقها والتعامل مع القضايا والمخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية ودون ما إغفـــال للمتطلبات الأساسية لهذه المؤسسات[1].

ولاشك في أن إيجاد سوق أصيل للاقتراض بين المصارف الإسلامية سوف يكون خطوة مهمة نحو تمكينها من المحافظة على القدر المناسب من السيولة دون الاضطرار للاحتفاظ بحجم كبير من الأصول القصيرة الأجل، وذلك من خلال الإيفاء بالإجراءات والمعايير التي تصدرها المؤسسات الدولية ذات الاختصاص.

5. تطوير الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية:

تتطلع المؤسسات البنكية للمرونة في اختيار الهيكل التنظيمي الذي يلائم أكثر مجالات الأنشطة المتعددة، وهناك ثلاثة نماذج عريضة للبنية التنظيمية التي يمكن أن تتبناها البنوك الإسلامية للعمل في النشاطات غير المصرفية (مثل المصارف الاستثمارية والتأمين والمتاجرة البنكية):[2]

أ. نموذج الشركة القابضة البنكية: Banking Holding Company

وفقا لهذا النموذج فإن المنظمة الأم تمتلك منظمات مختلفة للأنشطة المتنوعة، فمثلا تملك منظمة للاستثمارات ومنظمة أخرى للمتاجرة البنكية ومنظمة للقيام بأعمال التجارة.

ب. نموذج الفرع أو التابع: Bono Fide Sudesidary

تحت هذا النموذج يمكن للبنك أن ينشئ فرع –وليس منظمة مستقلة– له رأس ماله الخاص به، وتكون كل عملياته منفصلة وبعيدة ماديا عن عمليات البنك، ويجب على الفرع التابع أن تكون له تسجيلاته المحاسبية المنفصلة ومجلس إدارته الخاص به.

ج. نموذج البنك الشامل: Universal Bank

تحت هذا النموذج فإن كل النشاطات تتم في إطار نفس المنظمة، وبالتالي فإن البنك سيعمل كبنك تجاري وبنك استثماري وفي التأمين...الخ.

---

[1]– منور إقبال و آخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص 71.

[2]– محمد صفوت قابل، آثار تحرير الخدمات المالية على البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 1841.

6. إنشاء أسواق مال ثانوية إسلامية:

يزدهر العمل المصرفي ويتطور بوجود أسواق مال ثانوية، فالبنوك التجارية ومن خلال هذه الأسواق يمكنها الاستثمار في أصول مالية قصيرة الأجل جدا والتي تستطيع تحويلها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة وبتكلفة تحويلية ضئيلة. ويمكن للبنوك الإسلامية مثل نظيرتها التقليدية، أن تحقق كسبا كبيرا من إنشاء أسواق ثانوية في بلدانها، تمكنها من تداول الصكوك الإسلامية بيعا وشراء حسب حالات العجز والفائض، وبالتالي فإن ذلك سوف يساعدها في جعل أصولها سيولة وجاذبية للمدخرين مما يزيد من قدراتها على تعبئة الأموال[1].

7. توثيق العلاقات مع المصارف الأجنبية المراسلة ذات الفروع والنوافذ الإسلامية:

يمكن توثيق تلك العلاقات من خلال الخدمات المتبادلة بين المصارف الإسلامية والمصارف الأجنبية المراسلة والتي تحتفظ بفروع ونوافذ تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، مما يمكن من زيادة حجم المعاملات الإسلامية على المستوى العالمي، وبالتالي تتسع دائرة المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية.

8. إنشاء المؤسسات الإشرافية والمتخصصة:

تهدف هذه المؤسسات إلى مساعدة المصارف الإسلامية في التغلب على التحديات والقيود التي يفرضها البنك المركزي والتي تحد من الحركة التنموية والمصرفية الإسلامية، ومن بين هذه المؤسسات نجد:[2]

---

[1]- عمر زهير حافظ، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى: مؤتمر مكة المكرمة الرابع المنعقد في مكة المكرمة بعنوان (الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات)، في 24 جانفي 2004، ص 245.

[2]- محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة دولة العصر، مجموعة النيل، القاهرة، ص328-331.

أ. بنوك إعادة التمويل: تتولى شراء عمليات البنوك الإسلامية من مرابحات ومشاركات ومتاجرات، الأمر الذي يساعد على التوسع في عمليات التوظيف الاستثماري الإسلامي، وتنمية نشاط البنوك الإسلامية الصغيرة.

ب. بنوك تمويل عمليات التجارة الخارجية الإسلامية: وهذا من شأنه زيادة ودعم التعاون بين الدول الإسلامية، فضلا عن قيام البنك بالدراسات المعمقة لتحقيق هذا الهدف.

ج. بنوك المقاصة التحويلة الإسلامية: حيث تستلزم المعاملات الدولية المحلية إجراء التحويلات المختلفة بين البنوك لبعضها البعض لخدمة عملاء كل منهما ولتسيير أنشطتهم المختلفة وإحداث التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع بشكل يحقق الأهداف الموضوعة.

د. صناديق المشروعات الخاصة الإسلامية: تتولى هذه الصناديق متابعة التوظيف الاستثماري للأموال التي ساهم بها كل بنك إسلامي مشترك في الصندوق في هذا المشروع الضخم بدلا من أن يقوم كل بنك على حدا بهذه المتابعة الأمر الذي يوفر الجهد ويقلل ممن تعارض المصالح بين البنوك.

9. التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية:

يهدف هذا التعاون إلى زيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد المالية الإسلامية، سواء من خلال التزام مختلف البنوك العاملة بهذا السلوك بتبادل الفائض فيما بينها، عند وقوع أحدها في عجز، أو من خلال الاستثمار المشترك للفوائض المالية وأصل ذلك في قوله تعالى: **"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"** (سورة المائدة، الآية 2)

ويمكن التعاون بين البنوك الإسلامية في عدة أمور منها:[1]

1. الاستثمار المشترك في المشروعات الكبيرة.

[1] – محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص147.

2. التعامل فيما بينهم على أساس القرض الحسن، و بالتالي اعتبار كل منهم للآخر كملجأ أخير للاقتراض بدلا عن البنك المركزي.

3. تأسيس شركة تأمين إسلامية تعاونية لغايات التأمين على السلع و النقل و الأصول الرأسمالية ذات العلاقة باستثمارات البنوك الإسلامية.

4. تأسيس شركة ضمان الودائع الجارية لدى البنوك الإسلامية على أساس إسلامي تعاوني.

و يختلف شكل التعاون بين البنوك الإسلامية باختلاف حالاتها أو أوضاعها، كما يلي:[1]

أ. في حالة العجز في السيولة:

تقوم المصارف الإسلامية بتغطية العجز فورا، و ذلك بعد الدراسة السريعة لأسباب هذا العجز و مقداره و الفترة الإجمالية لاستمراره، و قد ينفرد أحد المصارف بذلك أو أكثر. فإذا كان العجز لفترة قصيرة، يعتبر بمثابة قرض حسن، أما إذا كانت فترة العجز طويلة، فيكون للمصرف الذي يقدم المال حصة في عائد الاستثمارات في نهاية الفترة.

ب. في حالة الفائض في السيولة:

تتعاون المصارف الإسلامية في امتصاص الفائض النقدي الذي يظهر لدى إحداها، وذلك بالاتصال بكافة المصارف التي تتوفر لديها فرص استثمارية لإمكانية تحويل هذا الفائض إليها و الذي يعامل معاملة الودائع الاستثمارية.

كما تعتبر عملية الاندماج بين المصارف الإسلامية خطوة ضرورية للحفاظ على قوة الدفع التي حققتها خلال السنوات الماضية، لأن المصارف الإسلامية بحاجة لدعم قدراتها للاستجابة لعوامل المنافسة والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجهها سواء

[1] – رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2009، ص284-285.

بفعل منافسة البنوك التقليدية الراسخة من حيث الموارد، وكذلك زيادة المتطلبات الرقابية الخاصة بملاءة رأس المال والحوكمة[1].

الخاتمـــة:

في نهاية بحثنا، وبعد توضيح التحديات التي يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية من جراء التحرير المالي والمصرفي، وبيان كيفية مواجهة هذه التحديات، يمكننا تقديم النتائج والتوصيات التالية:

أ. النتائج:

1. على الرغم من التطور الكبير الذي لحق بالمصارف الإسلامية، إلا أنهـــا تتعـــرض إلـــى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعمليات التحرر المالي. ومن أهم تلك التحديات هي تحديات الوعي المالي الإسلامي وتحديات تنظيمية ومؤسسية وتحديات تشغيلية فـــضلاً عن المنافسة غير المتكافئة بينها وبين البنوك التقليدية المحلية والعالمية.

2. التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية تعد أكثر صعوبة نظرا لتشابك البيئة المصرفية التي تعمل فيها والتي تبدو غير متجانسة مع القواعد التي أقيمت عليها.

3. تواجه المصارف الإسلامية مخاطر المنافسة والتشريع والرقابة وإدارة المخاطر، بالإضافة للقصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.

4. هناك تحديات كبيرة تشكلها معايير اتفاقية (بازل 3) على المـــصارف الإســـلامية، وهـــذه التحديات تكمن بشكل رئيس في عدم جاهزية تلك المصارف على الوفاء بمتطلبـــات تلـــك المعايير.

5. يتوفر لدى المصارف الإسلامية الإمكانات المطلوبة لمواجهة تحديات العولمة المالية سواء في جانب اكتساب الفرص، أو في سبيل تخفيض حدة المخاطر التي ستترتب على اندماج المصارف الإسلامية في البيئة المالية العالمية، وتتمثل هذه الإمكانات بإطار

[1] – تحديات المنافسة تدفع البنوك الإسلامية إلى التفكير في الاندماج، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني لمجلة المصرفية الإسلامية، مرجع سابق.

نظري قوي ومرن (ذو خلفية فكرية مستمدة من الشريعة الإسلامية)، ومستويات مناسبة لكفاية رأس المال، وموظفين يمكن تطوير مهاراتهم لتبني استراتيجيات مواجهة العولمة المالية.

6. تمثل عملية إنشاء أسواق ماليـــة إسلامية من بين الحلول الجيدة والبدائل المثلى لاســـتثمار رؤوس الأموال وتداولها وفي مختلف صيغ الاستثمار التي تقررها وتجيزها الشريعة الإســـلامية، ويعد تفعيل صيغ الاستثمار الإسلامي في السوق المـــــالي الإسلامي أكثر فاعلية مقارنـــة بتفعيلها في السوق المالي التقليدي.

ب. التوصيات:

1. تقليل وإزالة الحواجز المفروضة من قبل بعض الحكومات على المصارف الإسلامية، حتى تكتسب المصارف الإسلامية أولوية توفير خدماتها للعملاء عبر الأقطار الإسلامية.

2. العمل على الأخذ بخيار التحرير التدريجي للخدمات المصرفية لتوافق ذلك مع الحالة الراهنة للمصارف الإسلامية، والعمل على تحرير بعض البنود التي تكتسب المصارف الإسلامية فيها ميزة نسبية.

3. لابد أن يكون لدى المصرفية الإسلامية استراتيجية واضحة لتنمو بعيدا عن ارتباطها الوثيق بالمصرفية التقليدية.

4. دعوة المصارف الإسلامية للتطبيق الفعال والملموس لأساليب وأدوات الاستثمار المالية المستحدثة سواء ما تعلق منها بالمشاركة أو إدارة السيولة أو إدارة المخاطر شرط عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية.

5. ضرورة إقامة شركات استثمارية ومؤسسات اقتـــصادية إســـلامية متخصـــصة بجـــوار المصارف الإسلامية من أجل توسيع أنشطتها وخدماتها في مختلف المجالات مما يسهم في دعم السوق المالي الإسلامي التي تشكل الدعامة الرئيسة في إنجـــاح عمـــل المـــصارف الإسلامية.

6. ضرورة تقوية الموارد المالية للمصارف الإسلامية عن طريق زيادة رأس مال هذه المصارف واندماج المصارف الأصغر بينها لتكوين وحدات مالية أكبر حجماً وأكثر فاعلية لغرض تخفيض التكاليف والإفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

7. العمل على حماية المصارف الإسلامية من خلال اللوائح والسياسات التي تصدرها البنوك المركزية في الدول الإسلامية، بما يمكنها من أداء دورها على اكمل وجه بغية الاستعداد للمنافسة العالمية، من خلال الاستثناءات التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للدول النامية.

8. دعوة البنوك المركزية لإنشاء إدارات وأقسام خاصة بها تتولى عملية الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، بحيث تصبح (رقابة شرعية مركزية) لتحل محل اللجان الشرعية الخاصة بكل مصرف.

9. ضرورة دعم وتطوير مراكز البحث العلمي في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، إذ يمثل البحث العلمي اساساً قوياً ومدخلاً مهماً يمكن أن تعتمد عليه المصارف الإسلامية لتطوير قدراتها على مواجهة تحديات العولمة المالية.

قائمة المراجع:

1. محمد السانوسي، محمد شحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات –دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

2. Annex on financial services, Disponible sur le site Internet : https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/10-anfin_e.htm

3. رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي القاهرة، ط1، 1999.

4. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المالي، ورقة بحثية تدخل ضمن أعمال الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

5. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي، دار السداد، الخرطوم، ط2، 2007.

6. نزار العبسي، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي –الحالة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، الأردن، المجلد 21، 2007.

7. عبد الحميد صديق عبد البر، أثر أسواق رؤوس الأموال على اقتصاديات الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، السنة 93، العدد 465، ماي 2002.

8. عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

9. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية –واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، المنعقد يومي 14–15 ديسمبر 2004.

10.محمد صفوت قابل، آثار تحرير الخدمات المالية على البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المنعقد أيام: 7–9 ربيع الثاني 1426 هـــ، الموافق 15–17 ماي 2005 م.

11. مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، بحث مقدم في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة سكيكدة.

12. بوزعرور عمار، دراوس مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية حالة الجزائر، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، المنظم بكلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة الشلف بومي 15/14 ديسمبر 2004.

13. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف -نظرة شمولية، مقالة منشورة على مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03.

14. بوغزالة محمد عبد الكريم، آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي بالجزائر في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

15. زيدان محمد ودريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، بحث مقدم في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات، جامعة الجزائر.

16. فيصل شياد، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، السعودية، ط1، 2015.

17. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2001.

18. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.

19. منور إقبال وآخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1998.

20. شنايت صباح، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة المالية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجا-، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، المنعقد يومي 5-6 ماي 2009.

21. حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المـــالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، دورية فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 11 العدد 4 لسنة 2009.

22. محمد سعيد الغامدي، تقويم أداء العمل المصرفي الإسلامي في ظل التعايش وتوجهات تكامله، أسلمة بعض الفروع المصرفية في بنك الجزيرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الملتقى السنوي الإسلامي الخامس، نحو نظام مصرفي إسلامي متكامل، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 12-2002/10/14.

23. مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، المـــؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، أسطنبول، تركيا، أيام من 09-10 سبتمبر 2013.

24. احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن، ط1، 2000.

25. تحديات المنافسة تدفع البنوك الإسلامية إلى التفكير في الاندماج، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني لمجلة المصرفية الإسلامية، 2010، العدد 16، الرابط: http://www.almasrifiah.com/2010/08/01/article_426119.html

26. موسى رحماني، بن ابراهيم الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2010.

27. عمر زهير حافظ، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى: مؤتمر مكة المكرمة الرابع المنعقد في مكة المكرمة بعنوان (الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات)، في 24 جانفي 2004.

28. محسن أحمد الخضيري، العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة دولة العصر، مجموعة النيل، القاهرة.

29. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

30. رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.